الإتحاد الدولي لعمال النقل
الكونغرس الرابع والأربعون
سنغافورة، 14- 20 تشرين الأول/أكتوبر 2018

القرارات التي أقرها كونغرس الـITF رقم 44

المحتويات

القرار 1: تنظيم عمال النقل غير الرسميين 3
القرار 2: سلاسل التوريد والتوصيل العالمية والتجارة الإلكترونية..... 5
القرار 3: تعزيز النضال العالمي من أجل الرواتب الآمنة ومسؤولية العميل 6
القرار 4: دور لجان التنسيق الوطنية في الـ ITF (NCCs)ووجهة الاتصال الوطنية (NPC) 7
القرار 5: تعزيز سياسات الاتحادات النقابية بخصوص المثليين والمثليات وثنائيي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا وأحرار الجنس وثنائيي الجنس (LGBTQI) 9
القرار 6: دعم السلام في شبه الجزيرة الكورية و شرق آسيا، ودعم دور عمال النقل 10
القرار 7: دعم النقابات العمالية لعمال النقل في فلسطين..... 11
القرار 8: عمال المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات..... 12
القرار 9: الاحتجاج والسمعة - القلق الكبير بشأن الإصلاح العمالي 13
القرار 10: معارضة الهجمة الدولية والمقاطعة الاقتصادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية 15
القرار 11: عقوبة الإعدام تُهدّد مضربي الشاحنات في إيران 16
القرار 12: مقترح حول الدفاع عن الحرية النقابية في الأرجنتين 17
القرار 13: هجوم على التفاوض الجماعي من خلال تشريعات المنافسة 18
القرار 14: اليمن..... 19
القرار 15: : حوادث القتل الصناعية 20
القرار 16: تسهيل سياسات التأشيرات العالمية للبحارة 21
القرار 17: حقوق البحارة..... 22
القرار 18: البحر الأبيض المتوسط – بحر المواءمة 23
القرار 19: الهجمة على وظائف البحارة النرويجيين..... 24
القرار 20: حماية حقوق البحارة الشباب وعمال الرصيف 25
القرار 21: حملة السياحة النهرية 2.0..... 26
القرار 22: معايير العمل والرعاية والسلامة المحسّنين على الصعيدين الدولي والإقليمي للأطقم العاملة في الملاحة الداخلية في البلدان النامية..... 27
القرار 23: تحسين فاعلية عمل قسم الملاحة الداخلية 28
القرار 24: قوارب السحب وقوارب القطر 29
القرار 25: صيد السمك 30
القرار 26: إعادة التأكيد على دعم الـITF الكامل لجهوده المنظمة في شركة خطوط طيران دلتا Delta Airlines..... 31
القرار 27: السكك الحديدية الآمنة والتي يسهل الوصول إليها..... 32
القرار 28: ترانزديف..... 33

القرار 1: تنظيم عمال النقل غير الرسميين

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يدرك ضرورة امتلاك الرجال والنساء العاملين والعاملات لوظائف لائقة كي يعيشوا حياة كريمة هم وأسرهم.

2. يدرك بأن إحدى طرق أرباب العمل عديمي الضمير هي توظيف العمال غير الرسميين عبر عقود للوظائف الشاغرة الجديدة أو استبدال الموظفين الدائمين؛ ويتزايد هذه الطابع غير الرسمي بصورة منتظمة.

3. يشير إلى بيان الكونغرس الثالث والأربعين بأن تنظيم عمال النقل غير الرسميين يمثل "تحدياً كبيراً" واقتراحاً "لتنفيذ برنامج محدد لتدريب النقابات في منهجيات تنظيم العمال في عمليات النقل غير الرسمية".

4. يشير إلى الإنجازات الإيجابية للغاية لمشروع تنظيم العمال غير الرسميين للـITF ونجاح نموذج "النقابة الموجِهة" في التنظيم، ويهنئ النقابات الموجِهة الخمس التي قادت المشروع ATGWU (أوغندا)، NCTU (الفلبين)، NETWON & ITWAN (نيبال)، SNTT (كولومبيا) وSYNATRA (النيجر). يشير إلى نجاح النقابات المنتسبة في بناء عضوية جماعية لعمال النقل غير الرسمي خلال المشروع، بما في ذلك:

5. يشير إلى نجاح النقابات المنتسبة في بناء عضوية جماعية لعمال النقل غير الرسمي خلال المشروع، بما في ذلك:
- تنظيم أكثر من 100 ألف عامل نقل غير رسمي حديثاً داخل النقابات المنتسبة للـITF عبر جميع النقابات المشاركة في أنشطة المشروع.
- إطلاق ثلاث نقابات جديدة تمثل عمال النقل غير الرسميين.
- انتخاب قيادات نسائية لتمثيل العاملات غير الرسميات في لجان نقابات النقل الوطنية في ستة بلدان.
- زيادة بنسبة أكثر من 300% في عضوية النقابات العمالية للنساء العاملات في اقتصاد النقل غير الرسمي في ستة بلدان.
- اعتماد دساتير و/ أو إجراءات جديدة تشمل العمال غير الرسميين من قبل النقابات في ستة بلدان.
- اعتماد استراتيجيات تنظيمية جديدة موجهة خصّيصاً للعمال غير الرسميين من قبل 15 نقابة في تسعة بلدان.
- اتفاقيات جماعية جديدة تغطي عمال النقل غير الرسميين في ستة بلدان.
- انتصارات كبيرة ضد مضايقة الشرطة لعمال النقل غير الرسميين

6. يدعم متطلبات ميثاق عمال النقل غير الرسميين، الذي تم اعتماده من قبل 16 نقابة منتسبة للـITF والمشاركة في تقييم مشاريع حلقة العمل التي عقدت في 28 تموز / يوليو 2016 في كامبالا، أوغندا.

7. يشير إلى أهمية عمال النقل غير الرسميين المنظمين في نجاح حملة نقلنا العام، لاسيما في إدخال أنظمة نقل باصات التردد السريعة في أفريقيا.

8. يشير إلى تأثير الأتمتة والرقمنة على نمو العمل غير الرسمي وغير المستقر في قطاع النقل، وفرص التعلم من استراتيجيات تنظيم ومهارات العمال غير الرسميين في تنظيم العمال اقتصاد المنصات في مجال النقل ممن يحتاجون إلى حماية النقابات العمالية. هذا الدعم هو من أجل المصلحة العليا لبقاء النقابات العمالية والتضامن.

9. يشير إلى الأهمية الأساسية لاستدامة النقابة والاعتماد على الذات من خلال جمع الرسوم النقابية وإدارتها بشكل منتظم وفعّال وخاضع للمساءلة.

10. يدعو الـITF إلى:
- تطوير برنامج طويل الأمد لدعم التنظيم النقابي بين عمال النقل غير الرسميين وغير المنظمين ، بالاستناد إلى خبرة النقابات الموجِهة ومد الأنشطة لتشمل بلدان ومناطق أخرى.
- مساعدة النقابات المنتسبة من أجل تبادل الخبرات وتنظيم غير المنظمين.

- توسيع مكوّن "إبراز النساء" في برنامج تنظيم العمال غير الرسميين لتعزيز فرص العاملات غير الرسميات من النساء بتوظيف أكثر مهارة وأماناً في النقل، والتمثيل والقيادة للعاملات غير الرسميات من النساء، ومبادرات تتناول العنف والتحرش ضد المرأة في القطاع غير الرسمي لمجال النقل.
- تعزيز التعاون بين النقابات التي تمثل عمال الاقتصاد غير الرسمي والرسمي وضمنها، وخصوصاً تلك منها التي تقوم بالتنظيم في أطر التحول الرقمي والتشغيل الآلي.
- الاعتراف بأن النقل الطرقي والحضري كان محور التركيز في التنظيم غير الرسمي حتى الآن، وتقديم الدعم ليشمل العمال غير الرسميين من قطاعات النقل الأخرى وسلاسل التوريد الخاصة بهم، لاسيما في المرافئ والسكك الحديدية والخدمات اللوجستية ومصائد الأسماك والسياحة.
- دعم الابتكار في جمع وتأمين وإدارة استحقاقات العضويّة من أجل تعزيز استدامة النقابات ذات العضوية الجماعية في أوساط العمال غير الرسميين، بما في ذلك استخدام التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول وبرمجيات إدارة العضوية والتدريب ("مشروع النقابات المُستدامة")
- بناء القدرة النقابية للتفاوض من أجل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي كما تم تبنيه في توصية منظمة العمل الدولية رقم 204
- ضمان كون ممثلي عمال النقل غير الرسميين مدرجون بالكامل في تطوير سياسة الـITF وتمثيله على المستوى الإقليمي والعالمي مع المؤسسات المعنيّة الرئيسية، بما في ذلك البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية ((ILO، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP، إلخ.

القرار 2: سلاسل التوريد والتوصيل العالمية والتجارة الإلكترونية

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. قامت شبكة ITF-UNI العالمية للتوصيل بتسهيل التضامن وتبادل المعلومات بين النقابات التي تمثل العمال في كبرى شركات التوصيل العالمية مثل Toll / Japan Post ،GeoPost ،FEDEX ،DHL وUPS منذ عام 1997. وتطور الشبكة مبادرات لتوسيع قوة النقابات العمالية والتضامن بين العاملين في هذه الشركات. تُعتبر الشبكة بأنها استجابة هامة من قبل الـITF للتغييرات الرئيسية التي حصلت في قطاع النقل العالمي، توصيل الطرود، والصناعات اللوجستية، وقد اشتركت الـITF والـUNI منذ أن تم اعتبار النقابات البريدية وأصحاب العمل في هذا القطاع من المشاركين المهمين في الصناعة. وإن تركيز التعاون النقابي العالمي على هذه الشركات هو تعزيز لنهج النقابات العالمية المشتركة. تقوم هذه الشركات بإنشاء أنظمة نقل بضائع متكاملة والتي تقوم بدمج إدارة سلاسل التوريد والشحن البرية والجوية وعبر السكك الحديدية.

2. من المتوقع أن تنمو التجارة الإلكترونية لتُصبح صناعة بقيمة 315 مليار يورو بحلول عام 2020، وهي تنمو حالياً بنسبة تزيد عن 15% سنوياً. تهيمن على التجارة الإلكترونية العالمية مجموعة صغيرة من العمالقة مثل Amazon،JD.com وAlibaba. إن سيطرة هذه الشركات على عدد ضخم من البيانات الشخصية يجعل قدرة شركات التجارة الإلكترونية الأصغر على أن تتنافس وتزيد من ميزتها التنافسية على المتاجر الموجودة على أرض الواقع أمراً شديد الصعوبة. حيثُ يعتبر السعر وسرعة التسليم من أهم العوامل التي تهم المتسوقين عبر الإنترنت. ولذلك تعمل شركات التجارة الإلكترونية العملاقة على تطوير خيارات لوجستية من الباطن، بما في ذلك عقود مع DHL،Fedex،Toll ، وUPS وخدمات البريد وشبكات لوجستية داخلية بشكل متزايد. فقد أصبحت الكثير منها شركات للخدمات اللوجستية بقدر ما هم تجار تجزئة.

3. من المرجح أن يؤدي التوسع السريع في التجارة الإلكترونية إلى المزيد من وظائف التسليم في المستودعات والتسليم النهائي، إلا أن العديد من هذه الوظائف محفوفة بالمخاطر وغير مستقرة بسبب وكالات التوظيف المؤقتة والعمل الحر الزائف، بالإضافة إلى أن تجريب تطبيقات الهواتف الذكية لتوجيه العمل يزيد من هشاشة أعمال التسليم أيضاً.

4. استثمرت شركة أمازون منذ عام 2013 مليارات الدولارات لإنشاء شبكة توصيل البضائع والشحن الخاصة بها. ففي الولايات المتحدة لوحدها، شملت هذه الخطة تأجير ما لا يقل عن 40 طائرة شحن، وشراء أكثر من 4000 مقطورة تحمل علامة أمازون التجارية، بالإضافة لتجريب خدمات التوصيل النهائي والتي تضمنت التعاقد بشكل مباشر مع شركات نقل صغيرة تعتمد على مقاولين مستقلين وإنشاء نظام توصيل يعتمد على تطبيقات الهاتف الذكي والذي يدعى الأمازون فليكس والذي يعتمد أيضا على العمالة الذاتية الوهمية. علاوة على ذلك، تواصل شركة "أمازون" إضافة المزيد من مراكز الاستيفاء، الفرز، والتوزيع إلى العدد الهائل من المراكز التي تمتلكه مسبقاً، وقد أعلنت شركة أمازون في عام 2017 عن استثمارها في مطار كنتاكي بقيمة 1.5 مليار دولار ليكون بمثابة مركز الشحن الجديد لأسطول طائراتها، والذي من المقرر في نهاية المطاف أن يقوم بدعم 100 طائرة برايم و2700 موظف.

5. تُعتبر شبكة التسليم العالمية التابعة للـITF-UNI صيغة فريدة من نوعها للتركيز المتعدد الأشكال على اللاعبين العالميين الرئيسيين في صناعة الخدمات اللوجستية ويُعتبر استجابة ضرورية من قبل الـITF بسبب التغييرات السريعة في صناعة النقل العالمية. وقد ألهمت الشبكة أساليب جديدة للتنظيم، المساومة، الحملات، التواصل، البحث وتبادل المعلومات والتعليم والحوار مع أصحاب العمل هؤلاء.

6. لذلك قرر الكونغرس الـ44 هذا أن الـITF سيقوم بما يلي:

- دعم تنفيذ استراتيجيات شبكة التوصيل العالمية في التنظيم، الاتصالات، البحوث، والحملات الاستراتيجية عن طريق تيسير التنسيق المتزايد بين النقابات في شبكة بيئة اللوجستيات المتطورة؛
- بالتنسيق مع UNI، سيعقد الـITF اجتماعات سنوية لشبكة التوصيل العالمي لتعزيز التضامن والاستراتيجيات وتبادل المعلومات بين النقابات المنظمة للعمالة وعمال سلسلة التوريد المرتبطين بذلك في Amazon،DHL، FEDEX، GeoPost، Toll / Japan Post، وUPS.
- تطوير برامج تثقيفية تساعد النقابات المنتسبة من الجنوب العالمي في تنفيذ استراتيجيات الشبكات؛
- تشجيع التعاون المستمر بين أقسام الـITF لدعم شبكة التوصيل العالمية؛
- الحفاظ على التنسيق والتعاون بين الـITF والـUNI لهذه الشبكة وإشراك جهات GUF الأخرى عند الاقتضاء؛
- مراقبة التغيرات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، التخزين، التجزئة، سلسلة التوريد، اللوجستيات وأثرها على العمال وأصحاب العمل وتعديل نطاق الشبكة مع تطور الصناعة

القرار 3: تعزيز النضال العالمي من أجل الرواتب الآمنة ومسؤولية العميل

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. في جميع أنحاء العالم، يضطر سائقو المركبات التجارية إلى القيادة لساعات طويلة في الوقت الذي يشعرون فيه بالإرهاق والسرعة والحمل الزائد والانخراط في ممارسات القيادة الخطرة الأخرى بسبب انخفاض معدلات الدفع وغيرها من تدابير خفض التكاليف التي يمارسها "أصحاب العمل الاقتصاديون" - العملاء والحكومات وشركات النقل الكبيرة في الجزء العلوي من سلاسل التوريد. على الرغم من أنه في الحقيقة هذا الوضع يضع السائقين التجاريين وجميع مستخدمي الطرق في خطر شديد، إلا أن أصحاب العمل الاقتصاديين هؤلاء يفلتون من المسؤولية نتيجة لنظم التعاقد المبطن المعقدة وعدم وجود قواعد تنظيمية للمساءلة في جميع أنحاء سلسلة التوريد.

2. رداً على ذلك، تم تطوير نموذج لإجبار العملاء وشركات النقل عبر سلاسل التوريد على دفع معدلات عادلة وضمان ظروف لائقة، وبالتالي تخليص سائقي الشاحنات من الضغوط وحد ممارسات القيادة الخطرة بالإضافة إلى الحد بشكل كبير من الحوادث، وذلك من خلال التعاون بين الأكاديميين، المحامين والسياسيين ونقابات العمال على مدى العقدين الماضيين. قد تم الاعتراف بهذا النموذج المسمى (الرواتب الآمنة) على أنه من أفضل الممارسات التي قامت لتحسين معدل السلامة المرورية وضمان العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية من قِبل منظمة العمل العالمية الـILO، وتم دعمه من قبل ممثلي الصناعة وأصحاب العمل والحكومات والنقابات.

3. علاوة على ذلك، قد تم إدخال نموذج الرواتب الآمنة جزئيا في قانون دول مثل أستراليا وكوريا الجنوبية وكندا، وتم دمجه في الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع العملاء وطنيا وعالميا. مؤخرا، في عام 2018، توصلت نقابة عمال النقل في أستراليا (TWU) والـITF إلى اتفاق عالمي مع شركة النقل الكبيرة تول Toll، وقامت الـTWU وتاجر التجزئة الوطني الرئيسي كوليس Coles بتوقيع مجموعة من مبادئ سلسلة التوريد التي يتم تطبيقها الآن في أستراليا، وفازت نقابة عمال الخدمة العامة وعمال النقل الكوريين [قسم تضامن سائقي شاحنات الحمولة] (KPTU-TruckSol) بإنفاذ نظام محدود للرواتب الآمنة من خلال برلمان كوريا الجنوبية. في أوروبا، الـITF والـ(ETF) والنقابات المنتسبة لها من قاموا بتوسيع حملاتهم وتنظيمهم لمساءلة سلسلة التوريد من قبل كبار تجار التجزئة والعمل المحلي للظروف المحلية للسائقين عبر الحدود. في الولايات المتحدة، حقق فريق تمسترز Teamsters انتصارات مهمة في ميناء لوس أنجلوس واستمر في النضال من أجل حقوق السائقين. في الأرجنتين، قادت النقابات الكفاح لكي تعزز الحكومات العدالة الاجتماعية في صناعتنا.

4. تعد هذه التطورات الأساس لتعزيز النضال نحو كسب معدلات رواتب آمنة غير محدودة في التشريعات الوطنية ووضع النموذج كمعيار دولي، وبناءً على هذا الأساس، خططت TWU والـKPTU-TruckSol أعمالاً إضرابية واحتجاجية متصاعدة في أستراليا وكوريا الجنوبية خلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة.

5. 5. إدراكًا للفرصة التي تؤمنها الانتصارات الحديثة والنضالات الوطنية المزمعة، يلتزم الـITF والنقابات المنتسبة له بتنفيذ حملة معدلات رواتب آمنة عالمية خلال فترة الكونغرس المقبلة بما في ذلك الإجراءات التالية:

- تنظيم ندوة حول معدلات الرواتب الآمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال فترة الكونغرس القادمة
- دعم النضال لكسب تشريع معدلات رواتب آمنة غير محدودة وتحميل العملاء المسؤولية في أستراليا وكوريا الجنوبية وبلدان أخرى من خلال إجراءات التضامن في السفارات والوفود التضامنية في أوقات أنشطة الإضراب الكبرى والاحتجاج.
- الدعم المستمر للتنظيم عبر الحدود، وبذل الجهد لتحقيق "العمل المحلي للظروف المحلية" للسائقين عبر الحدود، والضغط على كبار العملاء في أوروبا.
- بذل الجهود للضغط على سلاسل التوريد التي تؤثر أو تسيطر عليها الحكومات بصفتها جهات اقتصادية، بما في ذلك من خلال الإنفاق الحكومي والعقود.
- دعم الاحتجاجات والحركات عبر أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا.
- بذل جهود للتأثير على النقاش في منظمة العمل الدولية بشأن سلامة النقل على الطرق واتفاقية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد العالمية، وذلك من خلال مشاركة النقابات المنتسبة ذات الصلة في الاجتماعات الثلاثية الرئيسية.
- مواصلة بذل الجهود لبناء العلاقات والعمل مع أصحاب العمل في صناعة النقل وأصحاب المصالح الآخرين الذين يدعمون معدلات الرواتب الآمنة نحو إدخال وتنفيذ النظام.
- تخصيص ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لتنفيذ هذه الأنشطة.

القرار 4: دور لجان التنسيق الوطنية في الـ ITF (NCCs)ووجهة الاتصال الوطنية (NPC)

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ أن دستور الـITF يشجع النقابات المنتسبة على تكوين لجان تنسيق وطنية (NCCs) لنقاش أنشطة الـITF وتنسيقها (المادة 2، البند 3 د)

2. يلاحظ أن غرض الـNCCs هو التقريب بين النقابات المنتسبة للـITF وتنسيق جهودهم الجماعية المتعلقة بعمل الـITF ولدعم بعضهم البعض على مستوى وطني.

3. يعترف بالأثر الإيجابي للجان التنسيق الوطنية NCCs على ملكية النقابات المنتسبة لبرامج عمل الـITF، والتواصل والتفاعل فيما بينها، وتعزيز النقابات المنتسبة بحد ذاتها.

4. يدعو النقابات المنتسبة والمدعومة من قبل المكاتب الإقليمية للـITF، بإنشاء أو تطوير NCCs بغرض:
   - نقاش وتطوير وتطبيق خطة عمل وطنية للمساهمة في استراتيجية الـITF العالمية والإقليمية
   - المساهمة في تسليم ومراقبة التطور في مشاريع الـITF ذات العلاقة وحملاته
   - مراقبة عضوية الـITF في بلدهم، بما في ذلك رسوم الانتساب للـITF وتطوير الاستراتيجيات لزيادة الانتساب وتضمين العضوية المعلنة المتزايدة ضمن النقابات المنتسبة والتعرف على النقابات الغير منتسبة والانخراط معها
   - تحريك التضامن العالمي والوطني أينما كان هناك حاجة لذلك
   - مشاركة أفضل الممارسات بين النقابات الوطنية
   - تشجيع النقابات المنتسبة ومساعدتها على تطوير الهياكل والنشاطات لمساهمة النساء والأعضاء من الشباب
   - تطوير مواقف مشتركة، أينما أمكن ذلك، من القضايا الوطنية كالأمور الصناعية أو السياسية على مستوى البلاد
   - تطوير استراتيجيات وطنية قطاعية وتنسيق أينما أمكن ذلك للمساهمة في عمل الـITF في الشركات متعددة الجنسيات والمحاور والممرات وأنظمة النقل العام المتكاملة في المدن
   - تسليم الترشيحات للمناصب المنتخبة الخاصة بالـITF
   - تسهيل التواصل بين النقابات المنتسبة الوطنية وإبقاء سكرتاريا الـITF على علم فيما يتعلق بأنشطة لجان التنسيق الوطنية وأي تطورات وطنية هامة

5. يدعو كل لجنة تنسيق وطنية مدعومة من قبل مكتب الـITF الإقليمي إلى:
   - اللقاء على الأقل مرة واحدة في العام، مع إمكانية اللقاء بشكل أكثر انتظاماً وفقاً للحاجة
   - انتخاب رئيس وسكرتير، على أن يكون أحدهما بمثابة جهة اتصال وطنية (NPC) لكل بلد؛
   - التأكد من أن أعضاء جهات الاتصال الوطنية NPCs يقومون بالتواصل، وتبادل المعلومات، وتحديد التحديات المشتركة، وتبادل الخبرات، وتنسيق برامج العمل مع جهات الاتصال الوطنية NPCs للجان التنسيق الوطنية الأخرى sNCC؛
   - التأكد من أن المعلومات التي تجمعها جهات الاتصال الوطنية (sNPC) يتم نشرها على المستوى الوطني لنقابات المشاركين في لجنة التنسيق الوطنية NCC وأي نقابات منتسبة في ذلك البلد؛
   - ضمان أن النساء العاملات بالنقل والعاملين الشباب ممثلون في لجنة التنسيق الوطنية
   - دعوة كل نقابات الـITF المنتسبة إلى الانضمام إلى لجنة التنسيق الوطنية وحضور اجتماعاتها
   - دعوة النقابات الغير منتسبة إلى حضور اجتماعات لجنة التنسيق عندما يكون ذلك ملائماً
   - التواصل مع النقابات المنتسبة وسكرتاريا الـITF الإقليمية حول جدول أعمال الاجتماعات المقبلة
   - الاحتفاظ بسجل عن كل اجتماعات لجنة التنسيق الوطنية (بما في ذلك نقاط النقاش الأساسيّة والقرارات التي تم اتخاذها ونقاط العمل التي تم الاتفاق عليها) لكي يتم توزيعها لضمان بقاء النقابات المنتسبة الوطنية وسكرتاريا الـITF على اطّلاع
   - تشجيع كل النقابات المنتسبة الوطنية على ضمان امتلاك سكرتاريا الـITF لأحدث المعلومات حول النقابة (أرقام العضوية، حاملو المناصب الرئيسية، معلومات الاتصال، الخ)

6. يدعو سكرتاريا الـITF الإقليمية إلى:
   - حيثما أمكن، تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي إلى لجان التنسيق الوطنية NCCs عند الطلب؛

- تعيين عضو من المكتب الإقليمي لكي يتصرف كمنسّق مع كل لجنة تنسيق وطنية NCC وجهات الاتصال الوطنية NPC فيها؛
- مساعد الرئيس والأمين لكل لجنة تنسيق وطنية في تنسيق اجتماعات لجنة التنسيق الوطنية
- تزويد كل لجنة تنسيق وطنية بتقارير الإنجاز حول تنفيذ برنامج عمل الـITF الإقليمي
- حضور اجتماعات لجنة التنسيق الوطنية أينما أمكن ذلك، على الأقل مرة واحدة في العام
- ربط عمل لجنة التنسيق الوطنية مع برامج عمل الـITF الإقليمية والعالمية وضمان مشاركة المعلومات
- تشجيع التعاون مع اتحادات النقابات العالمية GUFs أينما كان ذلك ملائماً

القرار 5: تعزيز سياسات الاتحادات النقابية بخصوص المثليين والمثليات وثنائيي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا وأحرار الجنس وثنائيي الجنس (LGBTQI)

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يعترف بما يلي:
   - شارك الاتحاد الدولي لعمال النقل ((ITF، إلى جانب الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابة العمالية العالمية للتعليم، في تعزيز حقوق LGBTQI وقاما بإنشاء تقليد يشجع النقابات المنتسبة على مكافحة التمييز القائم على التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية، ودعوة الأعضاء إلى العمل بخصوص هذه المسألة؛
   - قامت الجمعية الدولية للمثليين والمثليات وثنائيي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا وثنائيي الجنس (ILGA) مؤخرا بنشر تقريرها السنوي الذي يظهر أنه في عام 2016، قامت 75 دولة في العالم بتجريم العلاقات الجنسية المثلية، حتى أن 13 منها تستخدم عقوبة الإعدام لتطبيق العقوبة؛
   - على الرغم من عدم نشر أية أرقام دقيقة إلا أن العديد من الدول ليس لديها التشريعات الكافية والملائمة للاعتراف بحالة الأشخاص المتحولين جنسياً أو الأشخاص ثنائيي الجنس.
   - حتى في البلدان التي طبقت تشريعات وسياسات مناهضة للتمييز لحماية أفراد مجتمع الـLGBTQI، لازال هناك حالات من الاستبعاد الاجتماعي والتحرش والمضايقة والفصل التعسفي وغيرها من حالات الرهبة من أفراد مجتمع الـLGBTQI تحدث على أساس منتظم.
   - لا يزال المبدأ قائماً بأن الاتحادات العمالية لها دور تلعبه في حماية الناس في سوق العمل أو في مكان العمل ضد التمييز مهما كلف الأمر؛

2. يقرر:
   - مواصلة التعاون مع الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابة العمالية العالمية للتعليم لتشجيع الاتحادات النقابية العالمية الأخرى (GUF) كي تقوم بتضمين النضال ضد مجتمع الـLGBTQI في سياساتها.
   - اقتراح وتيسير إنشاء مجموعة دولية مشتركة بين الاتحادات النقابية العالمية، تتكون من أعضاء نقابيين ناشطين يعملون على الدفاع عن حقوق أفراد مجتمع الـLGBTQI، بغرض توليد أفكار لأعمال وأنشطة وكذلك تقديم الدعم لطاقم الاتحادات النقابية العالمية، مشيرين إلى أن تجارب المنتدى العام للـLGBT ITF / EI / PSI يمكن استخدامها كمدخلات في هذا العمل.

القرار 6: دعم السلام في شبه الجزيرة الكورية و شرق آسيا، ودعم دور عمال النقل

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. لقد أدت التطورات الأخيرة في كوريا إلى عهد جديد يمكننا فيه أن نطمح أن يحل السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي شرق آسيا. بعد 70 عاما من الانقسام والعداء، وضعت القمم الأخيرة بين قادة كوريا الشمالية والجنوبية والولايات المتحدة مساراً جديداً نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وإقامة نظام سلام في شرق آسيا. يقر كونغرس الـITF بأن هذه التطورات لم تكن لتتحقق بدون جهود العمال والناس العاديين في كوريا وشرق آسيا من أجل السلام.

2. ومع ذلك، من أجل تحقيق نظام سلام دائم، يجب تنفيذ الاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها بين كوريا الشمالية وكوريا الشمالية والولايات المتحدة، والتي تتضمن أحكاماً لتخفيف التوترات العسكرية وإقامة علاقات سلمية، وتوقيع معاهدة سلام لإنهاء الحرب الكورية. يجب ضمان مشاركة العمال في هذه العملية.

3. من الأهمية بمكان بالنسبة لعمال النقل هو الاتفاق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لتأسيس النقل عبر الحدود بدءاً من حفل وضع حجر الأساس لربط السكك الحديدية والطرق على طول السواحل الشرقية والغربية بنهاية هذا العام.

4. يمكن لعمال النقل، وخاصة عمال السكك الحديدية، أن يقودوا الطريق في الاستجابة للفرص والتحديات التي توفرها هذه اللحظة التاريخية من خلال بناء رؤية جماعية للسلام في المنطقة على أساس استكمال شبكة السكك الحديدية لشرق آسيا من خلال ربط شبكات السكك الحديدية للجنوب والشمال الكوري. يجب أن يتم إنجاز شبكة السكك الحديدية لشرق آسيا بطريقة تحمي ظروف العمال وحقوق المستخدمين في نقل آمن، ومريح، وميسور التكلفة.

5. لتحقيق هذه الغاية، وافق الـITF والنقابات المنتسبة له على

- دعم عمل النقابات المنتسبة للـITF من أجل تحقيق السلام في كوريا و شرق آسيا.
- دعم تبادل عمال السكك الحديدية وغيرهم من عمال النقل في شرق آسيا والقارة الأوراسية بهدف بناء رؤية مشتركة للسلام والمساواة مدعومة بالمنافسة من أجل خطوط سكة حديدية متكاملة، وآمنة، وميسورة التكلفة، وصديقة للعمال في شرق آسيا وفي قارة أوراسيا.

القرار 7: دعم النقابات العمالية لعمال النقل في فلسطين

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. تعمل نقابات النقل الفلسطينية في بيئة صعبة حيث أنه كثيراً ما تكون هناك قيود شديدة ولا يمكن التنبؤ بها على حركة كل من سيارات الركاب والبضائع.

- نحيط علما بالدعم الذي قدمه الـITF إلى نقابات النقل الفلسطينية، عن طريق تنفيذ قرارات كونغرس المكسيك لعام 2010 وكونغرس صوفيا في عام 2014، المتعلق ببرنامج دعم نقابة النقل في فلسطين، بما في ذلك:
- مشروع دعم سائقي الشاحنات في محطة الشاحنات الخلفية في Irtah بدعم من الاتحاد الكندي UNIFOR والـITF.
- بدأ المشروع التنظيمي في عام 2017 بهدف زيادة التنظيم النقابي في جميع قطاعات النقل بدعم من اتحاد النقل السويدي/ الـUnion to Union والـITF.
- الاستعداد المستمر للـITF والنقابات المنتسبة له لتقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة مثل تلك التي تم تقديمها مرتين، بالتنسيق مع مكتب الـITF في العالم العربي.
- زيارة وفد رفيع المستوى من الـITF إلى فلسطين بقيادة رئيس الـITF، بادي كراملين، والأمين العام للـITF، ستيفن كوتن، إلى جانب قادة آخرين من النقابات المنتسبة للـITF، حيث قاموا بتأمين التضامن لنقابة النقل في فلسطين.
- قيام اثنين من وفود شباب الـITF بزيارات متكررة إلى فلسطين واستضافتهم من قبل نقابة النقل في فلسطين، بالإضافة للصداقة والتضامن الذي تم تطويرهما بين العمال الشباب الفلسطينيين والعمال الشباب من أفراد مهمة الـITF.

2. في كونغرس سنغافورة هذا في عام 2018، ندعو الـITF لوضع خطة شاملة لمدة خمس سنوات لدعم نقابة عمال النقل الفلسطينيين والتي سوف:

- تسعى بشكل متواصل لدعم مشروع "Irtah"للسائقين الذين يستخدمون المحطة الخلفية.
- دعم نقابة النقل، بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، لتنظيم سائقي الشاحنات في المحطات الطرفية الخلفية الأخرى ومحطات توقف الشاحنات الرئيسية الأخرى في فلسطين.
- دعم حملة نقابة النقل الفلسطينية لمعالجة التأثير السلبي على وظائف سائقي الشاحنات الفلسطينيين بسبب الاستخدام غير المشروع للشاحنات عبر الحدود.
- لحفاظ على الدعم للمشروع المقدم من نقابة يونيون تو يونيون (Union to Union) لتوسيع نقابة النقل في جميع قطاعات النقل البري ولزيادة عضويتها وجعلها أكثر اكتفاءً ذاتياً فيما يخص مواردها المالية.
- تنظيم مهمة أخرى عالية المستوى للـITF في فلسطين في فترة ما بين انعقاد الكونغرس والذي يليه وتشجيع النقابات الأخرى المنتسبة للـITF على القيام بمهام.
- تنظيم المزيد من بعثات العمال الشباب وإرسالها إلى فلسطين
- استكشاف وسائل الدعم العملي لإحياء نقابة سائقي غزة
- الحفاظ على تمويل صندوق تضامن من قبل الـITF والنقابات الأعضاء فيه لدعم نقابة النقل في فلسطين وأعضائها للمساعدة في مشاريع إضافية عند الحاجة.

القرار 8: عمال المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يوافق أن التخزين هو ذو "أهمية عليا لنهجنا الاستراتيجي المتعلق بسلاسل التوريد" كما هو مقرّ في وثيقة موضوع الكونغرس الـ ITF (CTD) لعام 2018، فالتخزين في مقدمة أتمتة النقل والأثر المتنامي للتجارة الالكترونية ومستقبل النقل العالمي.

2. يدعم الالتزام المستمر من قبل الـITF ومجلسه التنفيذي في توسيع نطاق عمل الـITF في التخزين وإنشاء مجموعة توجيهية لتطوير هذا العمل، والتي تم الاتفاق عليها لأول مرة في أبريل 2017.

3. يعترف بالأثر البين قطاعي لأعضاء التخزين المنتسبين للـITF. حيث ينتسب حالياً الأعضاء الموظفون في المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات إلى أقسام الطيران المدني والنقل البري والملاحة البحرية.

4. يشير إلى نتائج استطلاع للنقابات المنتسبة للـITF، تم إجراؤه في فبراير – مارس 2018، والذي استفسر عن حجم ونطاق عضويتها في صناعة التخزين. استجابت 65 نقابة منتسبة للاستطلاع، وكانت النقابات المنتسبة تمثل ما لا يقل عن 30,000 عضو في هذه المجموعة المهنية.

5. يشجع النقابات المنتسبة التي لم تستجب بعد إلى الاستطلاع على الرد على الاستبيان.

6. يدعو الـITF لإنشاء لجنة عامة لعمال المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات. سوف تكون هذه اللجنة:
   - مفتوحة لكل النقابات المنتسبة التي تمثل مثل هؤلاء العمال
   - تجتمع بشكل سنوي لتقرير خطة العمل على مدى اثني عشر شهراً
   - تتكون من رئيس واحد ذي معقد في المجلس التنفيذي ونائبين
   - تستلم موارد مخصّصة، بشريّة وماليّة
   - تنشئ "نقطة اتصال" لعمليات الاتصال الجارية مع بقية الـITF والنقابات المنتسبة الممثلة.

7. يدعو الـITF إلى تفويض لجنة توجيهية لعمال المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات، تكون مسؤولة عن الحفاظ على كل الأعمال الجارية وتطبيق خطط العمل. ستتكون اللجنة من ممثلين عن:
   - كل من مناطق الـITF (اثنان لكل منطقة)، يتم ترشيحهما من قبل اللجنة الإقليمية ذات العلاقة
   - كل من قطاعات الـITF (واحد من كل قطاع ما عدا السياحة) ولجة النساء ولجنة الشباب، يتم ترشيحهم من قبل اللجنة ذات العلاقة
   - المشاركين من الأعضاء العاملين، كما هو ملائم
   - مشاريع الأولوية ذات عناصر التخزين القوية مع ممثل واحد لكل منها أينما أمكن ذلك
   - البلدان والنقابات المؤسسة المنخرطة في العمل. ستنتهي هذه القاعدة بعد فترة الكونغرس الأول
   - مراقبة المنظمات أو الأفراد، باستشارة الرؤساء.

القرار 9: الاحتجاج والسمعة - القلق الكبير بشأن الإصلاح العمالي

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ الزيادة الكبيرة في استخدام التدخلات التشريعية من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم لتقييد و/أو إنكار حقوق العمال النقابية والمفاوضة الجماعية للعمال.

2. يدين إصلاحات قانون العمل الرجعية التي تقيد أو تنكر الحقوق الأساسية للعمال.

3. القانون الفيدرالي البرازيلي رقم 13.467 / 2017 والصادر بتاريخ 2017/7/13، الذي قام بإلغاء حقوق العمال البرازيليين، بما في ذلك حقوقهم المكتسبة التي اكتسبوها منذ فترة طويلة. يحد إصلاح العمل رديء السمعة هذا من حق العمال في البحث عن محاكم العمل والوصول إليها وذلك عن طريق فرض تكاليف تتجاوز الدخل المادي للطبقة العاملة.

4. الاتحاد الوطني البرازيلي لعمال السكك الحديدية ((FNTF، وهو اتحاد نقابي، يقع مقره في AvenidaPassos،9 - 91 . - Andar Centro، Rio de Janeiro، RJ، Brazil ، يعلن بالنيابة عن النقابات المنتسبة له، ما يلي:

5. امتثالاً للموعد النهائي المحدد للكونغرس الرابع والأربعين للـITF لعام 2018، الذي سيعقد في الفترة ما بين 14 ولغاية 20 أكتوبر 2018 في سنغافورة، يقدم الاتحاد الوطني البرازيلي لعمال السكك الحديدية: مقرحا للاحتجاج ومن أجل السمعة.

6. الأسس: ينص البند الثاني من التعديل الدستوري رقم 45 الذي صدر في 2004/12/08 والمعدل للمادة 114 من دستور عام 1988، على موافقة الشركات على حكم المنازعات الجماعية إذا رفضت المساومة الجماعية. يسمح القانون رقم 13.429 لعام 2017، المعروف باسم قانون الاستعانة بالمصادر الخارجية، بالاستعانة بمصادر خارجية لجميع الأنشطة التجارية، وهذا يسهل انعدام الأمن الوظيفي؛ عدل القانون الاتحادي رقم 13.467 لعام 2017، إصلاح العمل، حوالي 100 مادة من تشريع العمل الموحد ((CLT، وهذا يتعارض مع الدستور البرازيلي، لا سيما المادة 7 من الدستور، والتي تغطي حقوق العمال الحضريين والريفيين.

7. العواقب المؤذية الواقعة على عاتق العمال: تم تمرير هذا التشريع للحد من وصول العمال إلى العدالة (المحاكم) وذلك بالموافقة على التعديل الدستوري رقم 45 الصادر في 04/12/08، والذي عدل المادة 114 (2) من الدستور البرازيلي، مع تحديد ما يلي: "إذا رفض أحد الأطراف التفاوض الجماعي أو التحكيم، فيجب تفويضهما، باتفاق مشترك، للحصول على حكم من النزاع الجماعي يكون ذو طبيعة اقتصادية، وفي هذه الحالة ستكون محكمة العمل قادرة على حل الصراع رهنا بالامتثال للحد الأدنى من الأحكام القانونية فيما ذلك أحكام تعاقدية متفق عليها بشأن موضوع حماية العمل ".

8. يمنح هذا التعديل أصحاب العمل السيطرة التامة على التفاوض الجماعي، ويسمح لهم برفض التفاوض، وبشكل سخيف، بدون موافقتهم لا يمكن للنقابات إحالة المسائل إلى محاكم العمل لحكم النزاعات الجماعية. لم يوافق صاحب عمل أبداً على إحالة نزاع جماعي إلى المحاكم. الآن بعد أن تم تمرير قانون إصلاح العمل على الكونغرس الوطني، أصبحت الأحكام، حتى تلك ذات الحد الأدنى منها، غير ملزمة في المفاوضات، بالإضافة إلى القضاء على الأثر القانوني المستمر ("الاستباقية") والذي كان يظهر في البنود الموجودة سابقا، وذلك مع الخيار لإجراء مفاوضات مباشرة بين أصحاب العمل والعاملين في ظروف عمل معينة، بما في ذلك وقت العمل.

9. يسمح القانون رقم 13.429 لعام 2017 بالاستعانة بمصادر خارجية غير محدودة وغير مقيدة وغير خاضعة بالكامل لأي أنشطة تجارية (أنشطة الغايات والوسائل). ينص هذا القانون على أن الشركة المتعاقدة تتحمل مسؤولية ثانوية مقابل المسؤولية المشتركة والمتعددة. بكلمات أخرى، يجوز للعامل رفع دعوى قضائية ضد الشركة المتعاقدة بمجرد استهلاك غطاء الشركة المستعان بها لمصادر خارجية، مما يتطلب سنوات من الإجراءات القانونية، وفرض تكاليف على العمال الذين يسعون إلى الوصول إلى المحاكم.

10. عدل قانون إصلاح العمل 13.467 لعام 2017، التشريع الموحد للعمال ((CLT، متعارضاً مع الدستور البرازيلي، وخاصة المادة 7، التي تشمل حقوق العمال الحضريين والريفيين، وقد تسبب هذا بضرر فوري لجميع أنواع العمال البرازيليين. قوضت التعديلات المفروضة النقابات والاتحادات العامة من خلال تغيير اللوائح التي تحكم تمويل النظام الاتحادي، إضافةً لكونها صعّبت على العمال الوصول إلى المحاكم من خلال فرض تكاليف لا يستطيع العمال تحملها.

11. في المحكمة الاتحادية العليا، خمسة دعاوى قضائية ستتحرك مباشرة ضد عدم الدستورية وستستغرق هذه الدعاوى ثلاثة عشر عاماً طويلاً ليتم الحكم عليها من قبل تلك المؤسسة. وفي الوقت نفسه، يوجد نزاعات جماعية لا تعد ولا تحصى تم اعتبارها مغلقة ولم تحظى بحكم موضوعي لأن أصحاب الأعمال لم يوافقوا على تقديم النزاعات للحكم. هناك أيضا عشرين دعوى قضائية يتم فيها اتخاذ الإجراءات المباشرة بسبب عدم الدستورية وتشكك في الوضع الدستوري لقانون إصلاح العمل. خلافاً للقانون، فإن إصلاح العمل يفصل النقابات عن قواعدها، مما يؤدي إلى نقص أكبر في حماية العمال عن طريق إدخال شرط الحصول على إذن مسبق محدد لدفع اشتراكات النقابة، التي تعد مورداً مالياً ضرورياً للغاية للمحافظة على المنظمات النقابية البرازيلية.

12. يلاحظ بقلق أن العديد من أحكام القانون 13.467 / 2017 تتعارض بشكل مباشر، من بين أمور أخرى، مع اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 98 و 154 اللتين صدقت عليهما البرازيل في عامي 1952 و 1992 على التوالي.

13. لهذا الاقتراح نرفق نسخاً من التشريعات التي تم إنشاؤها أو تعديلها مع أسبابها من أجل توفير الشروط لإجراء تحليل عميق لشكاوينا.

خلاصة:

14. بالنظر إلى الضرر الواضح والفوري الذي يلحق بعمالنا من خلال تقديم التشريع المذكور، فإن الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية الـ(FNTF) والنقابات المنتسبة له يطالبون بقبول هذا المقترح (للاحتجاج والسمعة) والموافقة عليه، وأن يتم تقديمه إلى السلطات البرازيلية المذكورة أدناه عبر الكونغرس الرابع والأربعين للـITF، والتي لها واجب دستوري بالامتثال للدستور البرازيلي والتشريع البرازيلي وضمان التزام الآخرين.

المحكمة الاتحادية العليا
المحكمة الاتحادية العليا هي أعلى سلطة في القضاء البرازيلي.
العنوان: محكمة سوبريمو الاتحادية، Praça dos TrêsPoderes، Brasilia، DF - CEP 70175-900

الكونغرس الوطني
الكونغرس الوطني هو الهيئة التشريعية الاتحادية المعينة ويمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي.
العنوان: الكونغرس الوطني، Praça dos TrêsPoderes، Brasilia، DF - CEP 70160-900

الحكومة الاتحادية وPALÁCIO DO PLANALTO [القصر الرئاسي]
العنوان: الحكومة الاتحادية - Planalto Palace، Praça dos TrêsPoderes، Brasilia، DF - CEP 70150-900

15. يطلب من الـITF القيام بما يلي:

- دعوة حكومة البرازيل إلى ضمان وفائها بالتزاماتها بموجب الدستور البرازيلي واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة من خلال إخضاع القانون رقم 13.467 / 2017 إلى مراجعة شاملة من قبل السلطة المختصة، ومن خلال توفير التشاور الثلاثي الأطراف المناسب، ومن خلال تنفيذ جميع التعديلات الضرورية للامتثال لتلك الالتزامات الدولية والدستورية؛ و
- العمل بالتنسيق مع النقابات المنتسبة له، ومع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والاتحادات النقابية العالمية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للنضال من أجل حقوق العمال الأساسية في البرازيل.

القرار 10: معارضة الهجمة الدولية والمقاطعة الاقتصادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية

كونغرس الـITF رقم 44 المنعقد في سنغافورة في الفترة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ بأن هناك هجوماً دولياً ممنهجاً وحصاراً إقتصادياً ومالياً متعمداً ضد المؤسسات والحكومات المنتخبة ديمقراطياً، بما في ذلك النقابات العمالية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

2. يلاحظ أنه يتم تعزيز هذه الهجمة من خلال وسائل الإعلام الدولية حيث توجد حملة مكثفة للمصالح الإمبريالية وضد سيادة شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهي أعمال تضر بالعمال ومنظماتهم الجماهيرية.

3. نلاحظ أن شعب فنزويلا الذي يستلهم الرؤيا من تراث القائد تشافيز، يحق له التمتع بالاستقلال والسيادة على قراراته السياسية والاقتصادية.

4. يلاحظ أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نوعية حياة الشعب الفنزويلي قد نتجت بشكل أساسي عن أعمال التدخل التي قامت بها بعض الحكومات الأجنبية، مع فرض إجراءات قسرية غير قانونية أو من جانب واحد وبدء حرب إقتصادية دموية، الغرض منها هو تهيئة الظروف لتدخل عسكري أجنبي.

5. نلاحظ أن العقوبات الأمريكية التي تمنع فنزويلا من شراء الأدوية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الضخمة والمواد الأساسية المنتجة في بلدان أخرى، تشكل إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لأنها تسبب الموت والمصاعب للعائلات الفنزويلية.

6. نلاحظ أن نضال الشعب الفنزويلي ونقاباته ضد العدوان المستمر من قبل الامبريالية وحلفائها، يهدف إلى الحفاظ على وتعميق مشروع بوليفار وتشافيز من أجل الاستقلال والعدالة ولجعل أرضنا المحلية أكبر في إطار القوة العظمى أمريكا اللاتينية.

7. نلاحظ أن هذا يتطلب منا أن ننسج الصفوف، وأن يزداد تصميمنا، لمنعهم من إرباكنا بحملاتهم وتعزيز وحدتنا.

8. يلاحظ أن عمال النقل الفنزويليين تمكنوا من إنشاء منظمة وطنية قوية تغطي جميع قطاعات النقل، لكن الحصار الدولي يشكل خطرا على وظائفهم ومستقبل أسرهم.

9. نحن نقرر:

- دعم الموقف الحر والسياسي والمستقل لجمهورية فنزويلا البوليفارية وحق شعبها في تقرير المصير.
- رفض أي شكل من أشكال التدخل، سواء كان عسكرياً أو إقتصادياً أو مالياً، يؤثر على شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية.
- المطالبة بوضع حد للحصار الدولي غير القانوني المفروض، والذي يفرض عبئاً على شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية.
- إثبات دعمنا لشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، وخاصة للعمال الذكور والإناث في ذلك البلد.

القرار 11: عقوبة الإعدام تُهدّد مضربي الشاحنات في إيران

كونغرس الـITF رقم 44 المنعقد في سنغافورة في الفترة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ:

a. تأثر الأمن الوظيفي لسائقي الشاحنات الإيرانيين بشكل سلبي، كما أنّ 350 ألف سائق شاحنة ممّن تأخّر دفع أجورهم لشهور، يعانون من تضخّم ماليٍّ شديد – أو من كلا الأمرين.

b. في مايو 2018، قام سائقو الشاحنات الذين ينظمون أنفسهم في 25 مقاطعة و160 مدينة بإضراب بسبب تدني الأجور، وتكاليف التشغيل المتصاعدة وزيادة رسوم الطرق والرسوم الأخرى.

c. منذ 22 سبتمبر 2018، في محاولة لرفع الوعي حول وضعهم الحرج، شارك حوالي نصف مليون سائق شاحنة ذاتيّ التنظيم في أعمال وقعت في 290 مدينة و31 مقاطعة في البلاد. يحث سائقو الشاحنات حكومتهم على معالجة شكاواهم والسماح للعمال بالتعبير عن رأيهم في القرارات التي تؤثر على معيشتهم.

d. لقد احتُجز، في الأيام الستة عشر الأولى من إضراب سائقي الشاحنات، أكثر من 200 سائق في مختلف المحافظات بسبب مشاركتهم.

2. كما يلاحظ:

a. شكوى النقابات العالمية باستمرار من انتهاكات حقوق العمال في إيران عن طريق منظمة العمل الدولية، التي تعتبر إيران أحد مؤسسيها وعضوًا في مجلس إدارتها. في سبتمبر من العام الماضي، نبّهت الاتحادات العالمية منظمة العمل الدولية "على ضرورة التدخل على وجه السرعة مع الحكومة ومطالبتها بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والنقابات العمالية المذكورة أعلاه بما يتماشى مع التزاماتها باعتبارها دولة عضوًا في منظمة العمل الدولية".

b. ينتظر الـITF رداً رسمياً من الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الأمر.

3. يدين بأقوى العبارات الممكنة التقرير الصادر في 8 أكتوبر عن وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية الذي يشير إلى طلب المدعي العام في مقاطعة قزوين بإيران إصدار أحكام بالإعدام على 17 من المعتقلين لمجر مشاركتهم في الإضراب.

4. يدعو:

a. الحكومة الإيرانية إلى إطلاق سراح سائقي الشاحنات المسجونين فورًا وإيقاف حملة تخويف العمال، وعوضًا عن ذلك الاستماع إلى مطالب سائقي الشاحنات، فضلاً عن الإقرار بأنهم اتخذوا إجراءات صناعية باعتبارها حلًا أخيرًا في وضع يكافحون خلاله لإطعام عائلاتهم، الحلول الاقتصادية مطلوبة.

b. منظمة العمل الدولية إلى التدخّل الفوري مع الحكومة لوقف المحاكمات المُبْلَغ عنها، وإطلاق سراح العمال الأبرياء وإجراء حوار مع قادة العمال، وتعزيز الهدف المتمثل في تحقيق الحقوق النقابية للنقابات المستقلة في إيران.

c. النقابات المنتسبة للـITF لكي تمارس الضغط حيثما أمكن وذلك لإقناع الحكومة الإيرانية باحترام حقوق العمال في إيران، لتشمل كتابة الخطابات والحملات الصناعية الاستراتيجية.

القرار 12: مقترح حول الدفاع عن الحرية النقابية في الأرجنتين

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. بسبب الوضع المريع للإضطهاد الحكومي المناهض للعمل النقابي، والذي تعاني منه الحركة النقابية الأرجنتينية، فإننا هنا اخترنا بمحض حريتنا تقديم هذا المقترح الطارئ كي يعرض أمام الكونغرس.

2. نلاحظ أن الشعب الأرجنتيني يواجه أزمة إقتصادية صعبة نتيجة لقرارات الحكومة الضعيفة، والتي أدت إلى زيادة التضخم الذي بدوره يؤثر على القوة الشرائية ونوعية الحياة للعمال الأرجنتينيين.

3. نشعر بالفزع بسبب قيام الحكومة الأرجنتينية بنشر الاضطهاد والقمع ضد النقابات، واستخدام النظام القضائي بطريقة غير أخلاقية لإضطهاد قادة النقابات. لم تحدث مثل هذه "التدخلات" منذ نهاية حقبة الحكم العسكري. وتقوم الحكومة من خلال مثل تلك التدخلات بتعيين أقارب السياسيين لتولي مسؤولية الموارد النقابية، ودفع مرتبات مبتذلة لهم، وانتهاك دستور النقابة، وبالتالي إنتهاك جميع مبادئ الحرية النقابية الواردة في إتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 ورقم 98. وفضلاً عن كونها غير قانونية، فان إعتقال القادة النقابيين غالباً ما يبتم لسنوات دون إجراءات قانونية.

4. نشعر بالقلق أن اتحاد نقابات سائقين الشاحنات المنتسب للـITF وقادته هيوغو وبابلو مويانو، يتعرضون للهجوم بشكل مباشر من قبل رئيس الأرجنتين.

5. إننا حقاً نشعر بالقلق بأن القضاء في مقاطعة أرجنتينية، يتصرف بشكل واضح بناء على طلب الحكومة، ويقوم بشكل مستمر بإصدار مذكرة توقيف بحق بابلو مويانو لان اتحاد نقابات سائقي الشاحنات يرفض تخفيضات أجور العمال. تمثل مذكرات الاعتقال تلك إستمراراً للإجراءات غير الأخلاقية التي إتخذتها حكومة ماريسيو ماكربي والتي رفعت ضدها شكاوي لا حصر لها.

6. يطلب من كونغرس الـITF العالمي رقم 44 التالي:

- إدانة إنتهاك الحرية النقابية وبأي شكل، بما في ذلك إستخدام النظم القضائية لمضايقة قادة النقابات الأبرياء والذين يمارسون مسؤولياتهم النقابية ويرفضون خيانة مبادئ الطبقة العاملة.

- الإعراب عن إدانته للحكومة الأرجنتينية لاعتمادها نظاما من الاضطهاد مناهض للعمل النقابي ويثير الرعب، ويعمد إلى سجن قادة النقابات وسرقة موارد العمال.

- مطالبة جميع المنتسبين للـITF بإدانة الأعمال غير الأخلاقية وغير القانونية التي ترتكبها الحكومة الأرجنتينية، ونطالب باحترام سيادة القانون، ووضع حد للقمع المناهض للعمل النقابي والمطالبة بالحرية لقادة النقابة المعتقلين لأسباب سياسة مموهة بأسباب أخرى. يجب أن تتضمن هذه الحملة التضامنية على سبيل المثال لا الحصر رسائل إلى السفارات، والى رئيس الأرجنتين، والى زعماء سياسيين تطالبهم بالتحدث عن ذلك في برلماناتهم، بما في ذلك دعوة المفوضية الأوروبية لتقديم الدعم.

- الإعراب بشكل عام عن التضامن مع الحركة النقابية الأرجنتينية ومع اتحاد نقابات سائقي الشاحنات وقادته هوغو وبابلو بشكل خاص، في هذا النضال من أجل حرية تكوين النقابات.

القرار 13: هجوم على التفاوض الجماعي من خلال تشريعات المنافسة

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يدين قسم الملاحة البحرية التابع للنقابة الاسبانية، نقابة خدمات المواطنين CCOO أعمال اللجنة الوطنية المعنية بالأسواق والمنافسة ((CNMC، بسبب إجراءاتها ضد المفاوضات الجماعية بين النقابات وأصحاب العمل. باستخدام الحجج لضمان المنافسة الحرة بين مقدمي خدمات الموانئ البحرية، قاموا بفرض إجراءات تأديبية (في ميناء فبغو عن طريق فرض عقوبات نهائية على النقابات والشركات وذلك في 30 يوليو 2018) .

2. الدور الذي تلعبه CNMC والاستنتاج الذي تقدمه عن إمكانية استبدال العمال في حال تغييرهم الشركات المقدمة لخدمات الموانئ، والذي تؤدي إلى وقف المفاوضات الجماعية بسبب التخوف من التعرض لعقوبات جديدة.

3. بالنسبة لهم، فإننا نطالب كل النقابات المنتسبة للـITF ومتواجدة في سنغافورة بأن:

- ترفض أداء الـCNMC
- دعم العاملين في قطاع الموانئ البحرية في حقوقهم المشروعة في التفاوض الجماعي.

القرار 14: اليمن

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يشير إلى معاناة الشعب والعمال في اليمن نتيجة للنزاع الدائر هناك.

2. يشير إلى الإجراءات التي اتخذتها قوات التحالف للسيطرة على المطارات والموانئ اليمنية وإغلاقها.

3. يلاحظ الجهود التي يبذلها عمال البحرية والنقل في اليمن للقيام بكل ما في وسعهم لتأمين الحد الأدنى من الدعم الإنساني بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية وإيصالها إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها.

4. يشير إلى آلاف من اليمنيين الذين فقدوا أرواحهم وأصيبوا، بمن فيهم النساء والأطفال.

5. نحن، النقابات المنتسبة للـITF في اليمن:

- نقدر دعم الـITF لعمال النقل في اليمن، و
- نقدر دعم المجتمع الدولي لتوفير الدعم الغذائي والدعم الإنساني الضروري.

6. وندعو:

- كونغرس الـITF للضغط على المجتمع الدولي وقوات التحالف لإبقاء المطارات والموانئ مفتوحة لإيصال الإمدادات الإنسانية.
- إلى الحفاظ على جميع الموانئ والمطارات مفتوحة لضمان حرية الحركة لجميع الناس في اليمن.
- الـITF لمواصلة دعم نقاباته المنتسبة في اليمن.

القرار 15: حوادث القتل الصناعية

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يتم قتل العمال في جميع أنحاء العالم أثناء العمل بسبب النقص الكبير في إجراءات واحتياطات السلامة.

2. منذ حلول الموعد النهائي لتقديم المقترحات إلى الكونغرس، حدثت هناك وفيتان لعاملي تحميل وتفريغ في نيوزيلندا ، أحدها في أوكلاند والأخرى في جيسبورن.

3. هذه القضية هي مشتركة بين القطاعات، حيث سيسمع قسم الطرق عن الوفيات التي حدثت بين سائقي الشاحنات في أستراليا، حيث كان آخرها في 13 سبتمبر 2018 عندما قتل إثنان من سائقي الشاحنات.

4. نحن نؤمن بأنه لكل عامل الحق في الذهاب إلى العمل والعودة إلى عائلته بأمان.

5. يدعم كونغرس الـITF بشكل كامل الدعوة إلى حق العمال في الذهاب إلى العمل والعودة إلى أحبائهم بأمان.

6. يحث الكونغرس على دعم إستراتيجية عالمية لوضع تشريع، إن أمكن في كل بلد ، يقضي بأنه يجب على أرباب العمل وسلسلة الإمداد الذين يتعمدون تقويض السلامة، إذا وجدوا مذنبين، أن يواجهوا السجن أو غرامات كبيرة.

القرار 16: تسهيل سياسات التأشيرات العالمية للبحارة

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يُذكّر باتفاقية العمل البحري لعام 2006 التي تنص على حقوق البحارة في شروط العمل اللائقة وتوفير الحماية الشاملة لهم على نطاق عالمي؛

2. مُدرك لكون البحارة مشمولين بأحكام وثائق منظمة العمل الدولية الأخرى، بما في ذلك اتفاقية وثائق هوية تعريف البحارة (المنقحة) لعام 2003 (رقم 185)، التي أدخلت ميزات الأمان الحديثة إلى بطاقة تعريف البحارة للمساعدة في حل المسائل الطارئة المتعلقة بحرمان البحارة من الدخول إلى أراضي البلدان التي زارتها سفنهم لأغراض مغادرة السفينة والنزول على البر والعبور والانتقال للالتحاق بالسفن أو تغييرها؛

3. يعترف بأن البحارة هم نوع فريد من المسافرين الذين يحتاجون إلى تقديم وإصدار تأشيرة دخول سريعة ومرنة وعملية من أجل الذهاب إلى العمل والذهاب إلى مواطنهم بعد الانتهاء منه ومن اجل الحصول على أذن مغادرة السفينة إلى البر؛

4. يلاحظ بقلق أنه ولعدة سنوات حتى الآن، واجه بحارة البلدان التي تورد العمالة منها صعوبات عملية وجدية في الحصول على تأشيرة لدخول بلدان مختلفة أو إعادة الدخول اليها أو عبورها، بما في ذلك دول منطقة الشنغن، وذلك بسبب صعوبة الإجراءات والاختلاف في تفسير القواعد الأمور التي تسبب بدورها صعوبات إدارية وتشغيلية جدية للبحارة وأرباب عملهم؛

5. يستنكر الحالة الراهنة ويعتبرها غير عادلة؛

6. يحث على أن جميع الجهود المبذولة هي من أجل تسهيل القوانين الخاصة بتأشيرات البحارة للانضمام والانفكاك عن السفن في الموانئ الموجودة في جميع أنحاء العالم ويطلب من جميع النقابات المنتسبة المعنية الضغط على إداراتها المحلية والمنظمات الدولية المعنية لتطبيق مع اتفاقية وثيقة هوية البحارة (المنقحة) لعام 2003 (رقم 185). هذا سيخلق خيارا للمرور بدون تأشيرة، وسيكون للبحار بمثابة وثيقة هوي بحارة (SID) مقبولة دوليا. حيث يجب أن تكون وثيقة SID مع لائحة طاقم سارية كافية للعبور من خلال أي ميناء موجود في جميع أنحاء العالم.

القرار 17: حقوق البحارة

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يدعم القوانين الدولية الملزمة لأرباب العمل التي تعزز حقوق البحارة وتحميها وتحسنها، في عصر سوف تؤثر فيه الأتمتة والتكنولوجيات المدمرة بشكل متزايد على القرارات والعمليات التجارية في صناعة الشحن العالمية.

2. يؤمن أن غالبية البحارة في العالم والبالغ عددهم 1.64 مليون شخص ما زالوا يعملون بمعدلات أجور ومناوبات عمل أساسية، الأمر الذي يعتبر استغلالياً وتمييزياً ومضراً لصحة وسلامة البحارة.

3. يعتقد أنه من المتوقع استمرار الفائض من الرتب العاملة في المستقبل المنظور والذي سيتم استيعابه من خلال المضاعفة المتوقعة للتجارة البحرية العالمية على مدى السنوات العشرين المقبلة.

4. يقرر دعم الإصلاحات في القوانين الدولية والتي تعزز حقوق البحارة في الحصول على وظائف في مجال النقل البحري وتحمي مستويات التوظيف والتدريب للقوة العاملة من البحارة.

5. يطلب من الـITF إنشاء فريق عامل لوضع استراتيجية، بحيث يتم إقرارها من لجنة قسم البحارة، بشأن كيفية اقتراح التعديلات على المستوى الحكومي الدولي لتعديل اتفاقية العمل البحري لمنظمة العمل الدولية.

6. 6. المجالات الرئيسية التي ينبغي النظر فيها تتضمن مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي للبحارة، وتحسين ظروف العمل وساعات العمل المسموح بها حالياً داخل الصناعة.

القرار 18: البحر الأبيض المتوسط – بحر المواءمة

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يعترف بالبحر الأبيض المتوسط كبحر مغلق، حيث تلتقي ثلاث قارات و24 بلداً وحيث تتواجد العديد من المرافئ ذات الحركة البحرية المرتفعة بشكل مشترك؛

2. يعترف أيضاً بأن العديد من السفن التي تتاجر في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي سفن دون المستوى المطلوب بعمر أكبر من 30 سنة وما يقارب الـ6.000 طن حمولة GRT، وهي سيئة الصيانة وخطيرة على البيئة؛

3. مع الأخذ بعين الاعتبار أن أهم القضايا، إضافةً إلى سفن علم المواءمة، هي السفن التي تحمل أعلاماً لا تتلاءم مع متطلبات المنظمة البحرية الدولية وتتطلب المراقبة المستمرة من قبل هيئات الدول لمراقبة الموانئ (على سبيل المثال بالاو، توغو، سيراليون، جزيرة كوك)؛

4. 3. مراقبة البحارة على هذه السفن والذين في عادة الأمر لا يمتلكون شهادات الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين اللازمة فضلاً عن أجورهم الغير منتظمة والتي تقل عن الحد الأدنى للأجور المحددة من قبل منظمة العمل الدولية، والذين يخدمون على متن السفن في العديد من الحالات لمدة تتجاوز 12 شهراً دون إمكانية العودة إلى مواطنهم، إضافةً لعدم امتلاكهم لاتفاقيات توظيف ملائمة وعدم تغطيتهم بأية اتفاقية تفاوض جماعية وطنية أو معترف بها من قبل الـITF.

5. يراقب أيضاً أن العديد من البحارة على هذه السفن لا يتمتعون بأماكن المبيت الملائمة أو النظافة أو الشروط الملائمة أو المخزون الملائم من الطعام الجيد أو مياه الشرب؛

6. يعتبر أن البحارة عادةً ما يخضعون للتجريم نظراً لكونهم يشاركون دون معرفتهم أو تحت التهديد في نقل الهجرة الغير شرعية أو نقل هذه السفن لحمولة ممنوعة و/أو غير معلن عنها؛

7. يؤكد أن هذه الحقائق تمت مناقشتها في اجتماع مفتشي الـITF الذي عقد في الدار البيضاء، المغرب في 12-13 فبراير 2018، حيث عبر المشاركون عن وحدتهم وتصميمهم على مساعدة البحارة الذين يصلون إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط للنضال ضد ظروف معيشة وعمل البحارة دون المستوى.

8. يدعو قسم البحارة في الـITF وقسم عمال الرصيف في الـITF ومندوبي كونغرس الـITF إلى:

- دعم تكوين لجنة الـITF الدائمة للبحر الأبيض المتوسط
- تكليف لجنة الـITF للبحر الأبيض المتوسط بالصلاحيات لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف العمل والمعيشة للبحارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

القرار 19: الهجمة على وظائف البحارة النرويجيين

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ بقلق بالغ الاقتراح الأخير الذي تقدمت به الحكومة النرويجية من أجل السماح بتسجيل عبّارات المسافرين ضمن سجل سفن الـNIS النرويجية، والعواقب السلبية التي ستترتب على ذلك الاقتراح بالنسبة لقطاع العبّارات النرويجي والتي ستكون على شكل فقدان الوظائف بالنسبة للبحارة الوطنيين، والمنافسة غير المشروعة، والإغراق الاجتماعي؛

2. يلاحظ أيضا بأن الاقتراح الأخير سيكون له على الأرجح تأثير الدومينو على قطاع العبارات الشمالي بالكامل، بما في ذلك بحر البلطيق وبحر الشمال، مع عواقب اجتماعية حادة على آلاف البحارة وعائلاتهم؛

3. يلاحظ كذلك أنه لم يتم إجراء أي تحليل متعمق لنتائج المشروع المذكور أعلاه من قبل الحكومة النرويجية؛

4. يلاحظ كذلك بأن رئيس الوزراء النرويجي زعم في البرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بأنه لن يفقد أي أحد من البحارة لوظائفهم، لأن موظفي خدمات الطعام على متن السفن ليسوا بحارة؛ وهذا خرق لميثاق حقوق البحارة MLC الذي صادقت عليها النرويج؛

5. يحث الحكومة النرويجية على سحب الاقتراح المذكور أعلاه، وبدلاً من ذلك الدخول في حوار هادف مع الشركاء الاجتماعيين النرويجيين في المجال البحري من أجل المضي قدماً بالنسبة لقطاع العبارات النرويجي.

القرار 20: حماية حقوق البحارة الشباب وعمال الرصيف

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يعترف بعمال النقل الشباب على أنهم قادة الـITF الحاليون والمستقبليون؛

2. يعترف بالتقدّم الذي تم إجراؤه في زيادة مشاركة عمال النقل الشباب في العمل في الـITF؛

3. يؤكد احتياج العمال الشباب للنقابات لدعم النقابات للحصول على عمل آمن ولائق؛

4. يشير إلى أن وضع هياكل ملائمة للعمال الشباب في المناطق سيكون مهماً ومفيداً لمعالجة المخاوف المتعلقة بحماية حقوق البحارة الشباب وعمال الرصيف؛

5. يدعو لترويج العلاقات الوطيدة بين النقابات العمالية المنتسبة في جهودهم لتحقيق شبكات احترافية ومنصات مفاوضات ومشاريع مشتركة من أجل ضمان حقوق متساوية وشروط عمل للبحارة الشباب وعمال الرصيف خلال عملهم على متن السفن؛

6. يدعو لترويج التدريب والتطوير على متن السفن وفي الموانئ وفي الجامعات والكليات البحرية لدعم وتسهيل إنشاء وتطوير المنشآت التدريبية والتعليمية للبحارة وعمال المرافئ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ولتشجيع التطبيق الفعال لأدوات منظمة العمل الدولية وموادها التدريبية؛

7. يدعو لترويج المعاملة العادلة للبحارة الشباب ورفع جودة ظروف العمل الخاصة بهم والأجور الدنيا وحقوق الحماية على كل السفن بغض النظر عن العلم الذي تحمله؛

8. يدعو لضمان حماية كل البحارة الشباب وعمال الرصيف، بغض النظر عن الجنس والجنسية والعرق واللون والعمر والميول الجنسية والإعاقة والمعتقد، من الاستغلال من قبل أصحاب العمل أو الذين يتصرفون بالنيابة عنهم؛

9. يدعو الـITF لتشجيع كل النقابات المنتسبة لخلق هياكل خاصة بالشباب لزيادة نشاطات عمال النقل الشباب؛

10. يدعو الـITF بالتنسيق مع النقابات المنتسبة إليه إلى دعم عمال النقل الشباب في أنشطة التنظيم والتركيز على تنظيم عمال النقل الشباب في كل النقابات المنتسبة بشكل أكثر تنظيماً؛

11. يدعو لإكمال إحصائيات العضوية فيما يتعلق بالأعضاء من عمال النقل الشباب وتنمية شبكة عمال النقل الشباب العالمية؛

12. يدعو لضمان الرابط الهام بين العمل الذي يتم من خلال مقر الـITF مع العمل الإقليمي الهام ودعم مشاركة عمال النقل الشباب إقليمياً.

القرار 21: حملة السياحة النهرية 2.0

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. التذكير بقرارات كونغرس الـITF لعام 2014 الخاصة بالركائز الاستراتيجية.

2. الملاحظة مع بالغ الاهتمام أن قطاع الرحلات النهرية هو موطن لما يقارب الـ50,000 عامل والذين لم يشهدوا أية تحسينات في وضع العمل أو ظروف المعيشة على متن ناقلاتهم، وقد قامت العديد من عمليات التفتيش المنسقة من قبل شرطة المياه والمالية وسلطات العمل في أوروبا بتوثيق الممارسات التي هي أشبه بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

3. كوننا على دراية بأن العديد من شركات الرحلات النهرية تغير تكتيكاتها وتستعين بمصادر خارجية لتوفير خدمات الفنادق والمطاعم الخاصة بها، عبر مزودي خدمة موجودين في البلدان التي تقدم الأنظمة الضريبية وأنظمة الضمان الاجتماعي الأكثر ربحاً.

4. ملاحظة الترابط المتزايد بين صناعتي الرحلات البحرية والنهرية من حيث الملكية والمشغلين وموردي العمالة.

5. كوننا على درايةٍ أيضاً بأنه:
   - على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها النقابات المنتسبة والمعنية والدعم المالي واللوجستي الذي لا يقدر بثمن من قبل الـITF في السنوات العشر الماضية، إلا انه لا يمكن تسجيل سوى تقدم بسيط ومحدود.
   - اعتبر تقييم عميق تم إجراؤه من قبل المجموعة التوجيهية للحملات لهذا القطاع بشكل خاص أنه صعب التنظيم وذلك بسبب طابعه الموسمي وعدم اليقين حول التشريعات الملائمة الواجبة التطبيق فيه.
   - إضافةً لكونه قطاعاً ذو مسؤولية نقابية غير واضحة بسبب افتقاره للشفافية، أي طبقات مختلفة من المالكين والمشغلين ووكالات تزويد العمالة ومستأجري الرحلات.
   - بذلت النقابات المنتسبة جهوداً متواصلة لتوجيه انتباه الحكومات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى المهتمة إلى الظروف المأساوية في القطاع.

6. تذكّر الاهتمام الهام من قبل وسائط الإعلام والذي تم إيلاؤه للقطاع بمناسبة أحداث الرحلات النهرية الأوروبية والآثار الإيجابية المترتبة على التعاون الجيد والهيكلي مع أكوابول، اتحاد هيئات الشرطة المائية الأوروبية والذي لعب دوراً رئيسياً في عمليات التحكم والتفتيش الفعالة ومتعددة الضوابط عبر الحدود.

7. بيان الالتزام المتجدد والصريح والمكتوب للنقابات الأوروبية المنتسبة والمعنية باستثمار الوقت والموارد للمساعدة في نجاح هذه الحملة، على سبيل المثال: القيام بزيارة السفن، والانخراط بفعاليّة في حملة الـITF / ETF المتعلقة بالرحلات النهرية ومساعدة أعضاء الطاقم في حل مشاكلهم من خلال التعاون الدولي المنسق.

8. بيان قاعدة البيانات المتطورة والمخصصة والتي يمكن فيها تسجيل جميع الأنشطة الوسيطة ونشر الكتيبات والنشرات التي يتم توزيعها على نطاق واسع على الركاب.

9. التأكيد على الحاجة إلى زيادة الوعي بشأن عدم استقرار العديد من العمال في قسم الفنادق والمطاعم وتقديم الطعام من القطاع في أعين الجمهور العام من أجل توليد دعم عميق.

10. السعي إلى إقامة اتصالات وعلاقة مجدية مع IG RIVER CRUISE ومنظمة أصحاب العمل المعنية - EBU - بشأن وضع معايير دنيا وإجراء تحسين شامل لنوعية القطاع وصورته.

11. دعوة الـITF إلى مواصلة دعم هذه الحملة من خلال المساعدة في العثور على التركيز الصحيح، من خلال تمكين مشاركة النقابات المنتسبة ومساعدتها ماليا ولوجستياً.

القرار 22: معايير العمل والرعاية والسلامة المحسّنين على الصعيدين الدولي والإقليمي للأطقم العاملة في الملاحة الداخلية في البلدان النامية

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يشير إلى القرارات المعتمدة في جلسات كونغرس الـITF في عامي 2010 و2014 حول الحاجة إلى معايير عمل دولية للعاملين في الملاحة الداخلية حول العالم؛

2. يشير إلى أن قطاع الملاحة الداخلية في آسيا وحدها يتجاوز 290 ألف كم من المجاري المائية حيث يتم نقل أكثر من مليار طن من البضائع و560 مليون مسافر سنويا. يتكون أسطول النقل المائي الداخلي الإقليمي (IWT) من أكثر من 450,000 سفينة، مع قدرة حمل إجمالية تقدر بـ 40 مليون طن. في حين أن الأعداد الإجمالية للعمال غير معروفة، على سبيل المثال يوجد ما لا يقل عن 4.6 مليون عامل في بنغلاديش على طول أكثر من 6500 كم من الممرات المائية الداخلية.

3. الاعتراف بأهمية الممرات المائية الدولية كوسيلة مستدامة لنقل كل من البضائع والأفراد؛

4. الإشارة إلى الروابط الوثيقة بين النقل البحري والملاحة الداخلية والعلاقة المتبادلة بين القطاعين ضمن سلسلة توريد النقل؛

5. الإشارة إلى أن الحوادث المميتة في قطاع الملاحة الداخلية في البلدان النامية تتجاوز بكثير الحوادث في البحر ووجوب اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة للحد من عدد الوفيات في الأنهار؛

6. الإشارة إلى أن الصيانة المستمرة للممرات المائية من قبل الأشخاص المؤهلين هو أمر ضروري لاستمرار مستقبلها التجاري؛

7. الأخذ بالحسبان النقص في وجود معايير مناسبة للعمل والرعاية والأمان لأطقم الملاحة الداخلية في البلدان النامية.

8. يدعو الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF) إلى مواصلة دعم أنشطة نقابات الملاحة الداخلية المنتسبة للـITF في البلدان النامية وخاصة في آسيا وجنوب آسيا لتحسين وتنفيذ مرافق الرعاية المناسبة والظروف السليمة للعاملين في أطقم الملاحة الداخلية.

9. يطلب من المجلس التنفيذي للـITF وقسم الملاحة الداخلية في الـITF مواصلة الضغط على منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة البحرية الدولية (IMO) بالإضافة إلى الهيئات الأخرى من خلال:
   - وضع معايير دولية للعاملين في الملاحة الداخلية؛
   - أو مراجعة وتشجيع القائمة منها.

10. يجب أن تتناول هذه المعايير كحد أدنى للمشكلات التالية:
   - الضمان الاجتماعي والحد الأدنى من الأجور للعاملين في الممرات المائية الداخلية؛
   - السلامة والأمن؛
   - مستويات الطواقم وأوقات العمل؛
   - التدريب والتأهيل؛

القرار 23: تحسين فاعلية عمل قسم الملاحة الداخلية

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يُذكّر بقرارات جلسات الكونغرس الأخيرة للـITF واعتماد برامج العمل والقرارات التي تخص المواضيع المختلفة التي تتعلق بالملاحة الداخلية؛

2. يشير إلى أن هناك مواضيع رئيسية تُوحد العمال عبر القارات مثل الصحة والسلامة، التدريب، وقت العمل، التكنولوجيا الجديدة، مستويات تزويد العمالة، منع الحوادث؛ وتنظيم العمل للعاملين عبر الحدود؛

3. يشير إلى أنه لهذه الصناعة دور رئيسي في سلسلة اللوجستيات الدولية، على سبيل المثال، قناة بنما، واستخدام قاطرات الميناء، في الممرات النهرية والبحرية مثل الغانج /بادنا، نهر الراين، باراجواي/بارانا وفي أمريكا الشمالية؛

4. يشير إلى الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومات لوسائل النقل المائية باعتبارها بديل مستدام وأقل ضررا للبيئة مقارنةً بالأشكال الأخرى لطُرق نقل البضائع؛

5. يشير إلى الازدياد بعدد العبارات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النقل العام الحضري؛

6. يشير إلى تدويل صناعة الرحلات النهرية وتعاظم دور المؤسسات الكبرى؛

7. يأخذ بعين الاعتبار الافتقار إلى المعايير الدولية المشتقة من منظمة العمل الدولية، وعدم وجود هيئة تنظيمية دولية، بالإضافة إلى عدم وجود لجان اجتماعية في لجان الأنهار الناشئة؛

8. يدعو إلى تعزيز وتحسين عمل القطاع؛

9. يقرر إنشاء لجنة موكلة بتوجيه القسم وفقاً لدستور الـITF، وينبغي على اللجنة أن تجتمع على أساس منتظم وأن تعكس في تكوينها مختلف المصالح الإقليمية والجوانب القطاعية الفرعية لقطاع الملاحة الداخلية.

القرار 24: قوارب السحب وقوارب القطر

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يلاحظ أن منتسبي الـITF يعلنون بأن أعضائهم يعملون على قوارب القطر وقوارب السحب في ثلاثة أقسام مختلفة من أقسام الـITF حسب هيكلهم النقابي و/أو دستورهم وهذه الأقسام هي؛ البحارة، وعمال الرصيف، والملاحة الداخلية.

2. شهدت لديه مخاوف تتمثل في أن السنوات الأخيرة شهدت هجمات متزايدة على ظروف عمل العاملين في قوارب السحب وقوارب القطر الذين يعملون في شركات تعمل على نطاق عالمي.

3. يدرك بأن الضغط المستمر من العديد من المشغلين العالميين لقوارب السحب وقوارب القطر يعملون من أجل تغيير نموذج التوظيف من العلاقة التقليدية "الموظف/صاحب العمل"، إلى نموذج "شراكة العمل" الذي يضعف ظروف العمل التي تنطبق عادة على الطاقم وبالتالي يقوض مبادئ العمل اللائق والعمل الآمن

4. يطلب من الـITF تطوير استراتيجية تنظيمية عالمية لقطاع قوارب السحب وقوارب القطر لحماية وتحسين حقوق أطقم العمل.

5. يحث لجنة الممارسات العادلة على إنشاء "فريق عمل لقوارب السحب وقوارب القطر" تمشياً مع فرق عمل لجنة الممارسات العادلة الأخرى التي تم تأسيسها لتنسيق استراتيجية التنظيم لقطاع قوارب السحب وقوارب القطر، للتصدي للتحديات في القطاع بما في ذلك نماذج التوظيف وإدخال التكنولوجيا الجديدة.

القرار 25: صيد السمك

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يتحد اليوم صيادو أعماق البحار من غرب أفريقيا وساحل العاج والسنغال وغانا والصيادون في أعماق البحار في المحيط الهندي والسيشل وموريشيوس ومدغشقر وغيرهم كدعوة منهم للقضاء على التفاوت الموجود بين شرق وغرب القارة الأفريقية.

2. إن العمال البحريين قد سئموا من تنافسهم بين بعضهم البعض بينما تستفيد دولهم من المدفوعات المالية التي يدفعها مالكو قوارب التونة.

3. استخدام الصيادين المحليين في أعماق البحار كطاقم ليس عذرا لتغذية تخفيض الأجور بين العمال.

4. حيث يستخدم كل من مالكي السفن الفرنسيين والإسبانيين العمالة الماهرة دون الدفع للعمال.

5. من كلا جانبي إفريقيا، يطالب صيادو أعماق البحار بإبرام اتفاق جماعي لهؤلاء البحارة الأفارقة.

6. يريد العاملون في مجال النقل البحري من الـITF دعم هذا الطلب واستخدام كل سلطته لمساعدتهم على ضمان التوقيع على الالتزامات التفاوضية على المستوى الدولي.

7. كما يريد أيضاً الصيادون في أعماق البحار أن يلتزم أعضاء الـITF بتحقيق هذا الطلب العادل.

القرار 26: إعادة التأكيد على دعم الـITF الكامل لجهوده المنظمة في شركة خطوط طيران دلتا Delta Airlines

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. الإقرار بأن شركة خطوط طيران دلتا DELTA AIRLINES هي واحدة من أكبر شركات الطيران في العالم؛

2. الإقرار بأن شركة خطوط طيران دلتا DELTA AIRLINES هي أكثر شركات النقل الجوي عداءً للنقابات في العالم؛

3. الإقرار أن كل عامل في شركة خطوط طيران دلتا DELTA AIRELINES له الحق في الانتساب لأية نقابة الذي يعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان؛

4. الإقرار بأن العمال في شركة خطوط طيران دلتا DELTA يُمنعون ويشكل يومي من الانضمام إلى أية نقابة، والتذكير أن جميع عمال الطيران في جميع أنحاء العالم يعانون من هذه المشكلة؛

5. الإقرار بأن العنصر الأساسي لضمان حصول العمال في شركة خطوط طيران دلتا DELTA على الحق في تشكيل نقابة هو حملة عالمية ينسقها الـITF؛

6. يلاحظ أن رابطة الميكانيكيين وعمال الفضاء الجوي ((IAM، تواصل حملتها في تنظيم مضيفات الطيران في شركة DELTA، وموظفي المهمات الأرضية؛

7. ملاحظة أن الحملة التي تقوم بها نقابة IAM مع مضيفي طيران خطوط طيران دلتا Delta Airlines تمر بمرحلة حرجة، وقد منحت الـAFL-CIO السلطة الحصرية للـIAM لإدارة هذه الحملة؛

8. الإقرار بأن الـITF والنقابات المنتسبة له سيقومون بتقديم كامل الدعم لجهود IAM التنظيمية لدى شركه خطوط طيران دلتا DELTA؛

9. الإقرار بأن الـITF والنقابات المنتسبة له سينسقون جهودهم ليعاونوا IAM في تمثيل نقابي للعمال الغير نقابيين في شركة خطوط طيران دلتا delta؛ و

10. الإقرار بأن السكرتاريا العامة ستتابع العمل عن كثب مع IAM لتحقيق العدالة واستعاده كرامه عمال شركه خطوط طيران دلتا DELTA.

القرار 27: السكك الحديدية الآمنة والتي يسهل الوصول إليها

الكونغرس الرابع والأربعون للاتحاد الدولي لعمال النقل الـITF في سنغافورة من 14-20 أكتوبر 2018:

1. يكرر دعمه للملكية العامة للسكك الحديدية؛

2. يوجه المجلس التنفيذي القادم للقيام بحملات لإقامة سكك حديدية أمنة وسهلة الوصول، لمعارضة التوسع في القطارات المشغلة من قبل السائق فقط (DOO) وللدفاع عن الدور الهام الذي يلعبه الحراس والمرشدون في الحفاظ على السلامة التشغيلية على خطوط السكك الحديدية؛

3. يقر أن التشغيل من قبل السائق لوحده اقل أمانا بالنسبة للقطارات؛

4. يقرر زيادة الدعم للحراس والمرشدين وغيرهم من عمال السكك الحديدية ويرشد المجلس التنفيذي كي يقوم بحملة لوجود حارس ومرشد على متن كل قطار؛

5. يشجب بشكل قاطع ولا لبس فيه تلك الحكومات التي دعمت مشغلي القطارات الخاصة في إدخال عملية تشغيل السائق لوحده؛

6. يؤمن أنه بالإضافة إلى حماية السلامة وتوفير الخدمة والأمن، فإن ضمان وجود حارس/مرشد في كل قطار هو أمر حيوي أيضاً لمساعدة الركاب ذوي الإعاقة والمسنين في الوصول إلى مقاعدهم؛

7. 7. يرحب بالدعم المقدم من قبل ناشطي حملات ومنظمات المعاقين والمتقاعدين لخطوط سكك حديدية يسهل الوصول إليها، بالإضافة إلى مجموعات المسافرين، ويقرر مواصلة القيام بالحملات معهم في المستقبل من أجل بناء دعم عام أكبر للسكك الحديدية الآمنة، والتي يمكن للجميع الوصول إليها وتعمل في المصلحة العامة وتحت إمرة الملكية العامة.

القرار 28: ترانزديف

كونغرس الـITF رقم 44: المنعقد في سنغافورة من 14 إلى 20 أكتوبر 2018:

1. يدين الكونغرس الإجراءات الأخيرة التي قام بها المشغل العالمي ترانزديف، حيث تحاول الشركة في الوقت الحالي فرض أجور وشروط غير عادلة على سائقي الحافلات في نقابة TWU في غرب أستراليا.

2. يلاحظ الكونغرس بأن سائقي الحافلات الذين يعملون في شبكة النقل العام لدينا يلعبون دورًا هامًا وضروريًا في مجتمعنا. وهم مؤتمنون على سلامة العديد من الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمع كل يوم. لذلك فإن الهجمات على هذه القوى العاملة تشكل خطرًا كبيراً على سلامة جميع الركاب ومستخدمي الطرق.

3. يدعم الكونغرس المئات من سائقي الحافلات في غرب أستراليا الذين يقومون حالياً بإضرابات صناعية للرد على إصرار ترانزديف على خفض معدلات الأجور، والإبقاء على الظروف التي تسبب الإعياء، والوظائف المؤقتة وغير الآمنة وعقود الـ 20 ساعة عمل. كما أن الشركة تحاول تضييق الحياة على سائقي الحافلات الذين يعملون بجد، وتأتي إجراءات الشركة في غرب أستراليا على خلفية نزاعات مماثلة حدثت في أستراليا في منطقتي فيكتوريا ونيو ساوث ويلز.

4. ومع ذلك، فإن سمعة ترانزديف وسلوكها يمتد إلى ما وراء الحدود ويجب إدانته بشدة. لقد سجلت الشركة عائدات تجاوزت 10 مليارات دولار هذا العام، ومع ذلك تستمر RATP Dev ترانزديف في قمع حقوق العمال وخفض مستويات السلامة. سلطت النضالات الأخيرة في كوريا الجنوبية (KPTU) ونيوزيلندا (RMTUNZ) الضوء على أهمية أن تقف النقابات جنباً إلى جنب، كما أن الكونغرس يعرب عن تضامنه مع حملة نقابة KPTU من أجل بلورة الخط رقم 9 ويدين تهديدات RATP Dev ترانزديف بالقيام بإجراءات قانونية.

5. يقر الكونغرس بأنه يجب الضغط على أصحاب العمل الاقتصاديين، وهم في الغالب الحكومات عندما يتعلق الأمر بالنقل العام، من أجل رفض التعاقد مع الشركات التي تقود السبق نحو القاع في صناعة النقل.

6. يدعم الكونغرس النقابات في جميع أنحاء العالم التي تتولى النضال ضد ترانزديف ويهنئ أعضاء TWU في غرب أستراليا على نضالهم.

التدرج في تقدم المقترحات التي سلمت إلى كونغرس الـ**ITF** رقم 44

رقم المقترح	العنوان	تم مناقشته في	النتائج	قرار رقم	ملاحظات
1	حملة السياحة النهرية 2.0	مؤتمر قسم الملاحة الداخلية	أقر كما تم تقديمه	21	
2	تعاون الـITF مع نقابات النقل وروابطها في منطقة رابطة الدول المستقلة (CIS)		تم سحبه	لا يوجد	
3	تنظيم عمال النقل غير الرسميين		انظر التجميع رقم 1	لا يوجد	تم ضمه إلى المقترح 5
4	المساواة والوحدة بين النقابات المنتسبة		تم سحبه	لا يوجد	
5	مسؤولية النقابات الحالية المنتسبة للـITF في تنظيم الغير منظّمين		انظر التجميع رقم 1	لا يوجد	تم ضمه إلى المقترح 3
6	تحديد نقطة اتصال وطنية (NPOC) من قبل لجنة التنسيق الوطنية الفردية للنقابات المنتسبة للـITF		انظر التجميع رقم 2	لا يوجد	تم ضمه إلى المقترح 27
7	تسهيل سياسات التأشيرات العالمية للبحارة	مؤتمر قسم البحارة	أقر حسب التعديل	16	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 5)
8	الترويج لسياسات إتحاد عمال LGBTQI لدى اتحادات النقابات العالمية الاخرى	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	5	
9	حماية حقوق البحارة - تعزيز التضامن العالمي - ضمان التنفيذ الفعال لسياسة مكسيكو سيتي	مؤتمر قسم البحارة	تم سحبه	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم البحارة
10	سكك حديد امنة وسهلة الوصول	مؤتمر قسم عمال السكك الحديدية	أقر كما تم تقديمه	27	
11	حقوق البحارة	مؤتمر قسم البحارة	أقر حسب التعديل	17	ارجع إلى التقرير رقم 1 للجنة القرارات (الملحق 1)
12	معايير العمل والرعاية والسلامة المحسّنين على الصعيدين الدولي والإقليمي للأطقم العاملة في الملاحة الداخلية في البلدان النامية	مؤتمر قسم الملاحة الداخلية	أقر حسب التعديل	22	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 5)
13	إعادة التأكيد على دعم الـITF الكامل لجهوده المنظمة في شركة خطوط طيران دلتا Delta Airlines	مؤتمر قسم الطيران المدني	أقر حسب التعديل	26	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 5)
14	مقترح CGT لـكونجرس ITF	قسم البحارة والرصيف المشترك	لم يتم دعمه، لذلك فشل المقترح	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم البحارة والرصيف المشترك

رقم المقترح	العنوان	تم مناقشته في	النتائج	قرار رقم	ملاحظات
15	بناء تقارب المطالبات	مؤتمر قسم عمال السكك الحديدية	تم تحويله إلى الاجتماع القادم للجنة التوجيه لقسم عمال سكك الحديد	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم عمال سكك الحديد
16	البحر الأبيض المتوسط – بحر المواءمة	- مؤتمر قسم البحارة - مؤتمر قسم الرصيف - مؤتمر قسم البحارة والرصيف المشترك	أقر كما تم تقديمه	18	
17	تعزيز العلاقات الثنائية من خلال تفاعل نقابات العمال الوطنية بهدف تمثيل مصالح أعضاء النقابات العمالية	مؤتمر قسم البحارة	تم سحبه	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم البحارة
18	حماية حقوق البحارة الشباب وعمال الرصيف	- مؤتمر قسم البحارة والرصيف المشترك - مؤتمر عمال نقل الشباب	أقر كما تم تقديمه	20	
19	دعم السلام في شبه الجزيرة الكورية و شرق آسيا، ودعم دور عمال النقل	الجلسة العامة	أقر حسب التعديل	6	ارجع إلى التقرير رقم 1 للجنة القرارات (الملحق 1)
20	تحسين فاعلية عمل قسم الملاحة الداخلية	مؤتمر قسم الملاحة الداخلية	أقر كما تم تقديمه	23	
21	حول الملاحة الساحلية	مؤتمر قسم البحارة	تم سحبه	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم البحارة
22	سلاسل التوريد والتوصيل العالمية والتجارة الإلكترونية	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	2	
23	دعم النقابات العمالية لعمال النقل في فلسطين	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	7	
24	قوارب السحب وقوارب القطر	مؤتمر قسم الملاحة الداخلية	أقر حسب التعديل	24	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 5)
25	تعزيز شبكات الاتصالات		تم سحبه	لا يوجد	
26	صيد السمك	صيد السمك	أقر كما تم تقديمه	25	
27	دور لجان تنسيق الـITF الوطنية		انظر التجميع رقم 2	لا يوجد	تم ضمه إلى المقترح 6
28	عمال المستودعات الثابتة واللوجستيات والمحطات	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	8	

رقم المقترح	العنوان	تم مناقشته في	النتائج	قرار رقم	ملاحظات
29	الاحتجاج والسمعة - القلق الكبير بشأن الإصلاح العمالي	الجلسة العامة	أقر حسب التعديل	9	ارجع إلى التقرير رقم 1 للجنة القرارات (الملحق 1)
30	حول أعمال التعزيز في المنطقة (بنما)		تم سحبه	لا يوجد	
31	تعزيز النضال العالمي حول مسؤولية العملاء ومعدل الرواتب الآمنة	- الجلسة العامة - مؤتمر عمال قسم نقل الطرق	أقر حسب التعديل	3	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 5)
32	الإجراءات الداعمة للنقل البحري الوطني	مؤتمر قسم البحارة	تم تحويله إلى الاجتماع القادم لمؤتمر قسم البحارة	لا يوجد	ارجع إلى تقرير مؤتمر قسم البحارة
التجميع رقم 1	تنظيم عمال النقل غير الرسميين	- الجلسة العامة - لجنة النقل الحضري - مؤتمر النساء العاملات بالنقل	أقر كما تم تقديمه	1	ارجع إلى التقرير رقم 1 للجنة القرارات (الملحق 1)
التجميع رقم 2	دور لجان التنسيق الوطنية في الـ(NCCs) ITF ووجهة الاتصال الوطنية (NPC)	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	4	ارجع إلى التقرير رقم 1 للجنة القرارات (الملحق 1)
مقترح طارئ رقم 1	معارضة الهجمة الدولية والمقاطعة الاقتصادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	10	
مقترح طارئ رقم 2	عقوبة الإعدام تُهدّد مضربي الشاحنات في إيران	الجلسة العامة	أقر حسب التعديل	11	ارجع إلى التقرير رقم 2 للجنة القرارات (الملحق 3)
مقترح طارئ رقم 3	مقترح حول الدفاع عن حرية تكوين النقابات في الأرجنتين	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	12	
مقترح طارئ رقم 4	هجوم على التفاوض الجماعي من خلال تشريعات المنافسة	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	13	
مقترح طارئ رقم 5	الهجمة على وظائف البحارة النرويجيين	مؤتمر قسم البحارة	أقر كما تم تقديمه	19	
مقترح طارئ رقم 6	اليمن	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	14	
مقترح طارئ رقم 7	ترانزديف	لجنة النقل الحضري	أقر كما تم تقديمه	28	
مقترح طارئ رقم 8	حوادث القتل الصناعية	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	15	
أ	إجراءات التصويت	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	

رقم المقترح	العنوان	تم مناقشته في	النتائج	قرار رقم	ملاحظات
ب	الانتخابات	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	
ج	دور لجنة القرارات	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	
د	الكونغرس	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	
هـ	زيادة إدماج الشباب العاملين بالنقل في الوفود التابعة للكونغرس	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	
و	موقف عمال النقل الشباب والنساء في هياكل الـITF والدستور	الجلسة العامة	أقر كما تم تقديمه	لا يوجد	